

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٠٤**

الجمعة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد لويتسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيدة شولجين – نيوني
	الصين	السيد وو هاتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد أحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

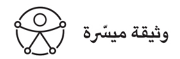
صون السلام والأمن الدوليين

الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام عن النهج الشامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام (S/2018/623)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام عن النهج الشامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام (S/2018/623)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/623، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن النهج الشامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام.

أعطي الكلمة الآن للسيد زويف.

السيد زويف (*تكلم بالروسية*): قبل عام، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، وهو أول قرار بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام (انظر S/PV.7992). وفي الوقت نفسه، أقر مجلس الأمن بالتهديد الذي تشكله الأجسام المتفجرة على المدنيين وحفظة السلام، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل التخفيف من ذلك التهديد. وفي إطار مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وبالتنسيق مع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وكذلك مع كيانات خارج المنظمة، تقوم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتنفيذ القرار.

يتضمن التقرير الذي نناقشه اليوم (S/2018/623) لمحة موجزة عما حققناه حتى الآن. ويصف التقرير أيضا المشاكل التي نواجهها ونحن ننفذ الإجراءات المتعلقة بالألغام.

(تكلم بالإنكليزية)

بعد سنوات من الانخفاض في عدد الإصابات جراء مخاطر المتفجرات، عادت الإصابات إلى الارتفاع مرة أخرى. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية لإزالة الألغام، سجلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، في تقريرها السنوي الأخير، أكثر من ٨ ٥٠٠ ضحية للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ضغط الضحايا عليها. والنزاعات الجارية وصعوبة الوصول إلى المناطق التي تنتشر فيها الألغام خلال المعارك من بين الأسباب الرئيسية لهذا الاتجاه المؤسف. ويمثل هذا الرقم زيادة بأكثر من الضعف في عدد الضحايا مقابل العدد الذي سجل قبل أربع سنوات. وقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ من هؤلاء الضحايا، وقرابة ربعهم من الأطفال. وبالنظر إلى صعوبة جمع البيانات خلال النزاعات الدائرة، من المرجح أن يكون العدد الفعلي للإصابات أعلى من ذلك بكثير.

إن عمليات إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة تحقق أكثر من مجرد إنقاذ الحياة. فالإجراءات المتعلقة بالألغام شرط مسبق لتحقيق الاستقرار وبناء السلام، وفي نهاية المطاف، توطيد التنمية المستدامة. وبمجرد إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب من الهياكل الأساسية الحيوية مثل المستشفيات ومحطات الكهرباء ومحطات معالجة المياه، يمكن أن تبدأ عمليات إعادة تأهيل وإعادة بناء مرافق الخدمات العامة.

والفرص الناجمة عن ذلك لإحراز التقدم تزيد، بدورها، من احتمال إمكانية استدامة السلام في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام تساعد على الحيلولة دون جمع المواد المتفجرة للاستخدام من قبل الجماعات المسلحة

والإرهابية، الأمر الذي يجعل الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصرا حيويا من عناصر الصلة بين السلام والأمن والتنمية، وحجر زاوية في منع أي عودة إلى النزاع في المستقبل.

ويشير التقرير المعروض على المجلس اليوم إلى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام بالغة الأهمية لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وقدرتهم على التنقل. في عام ٢٠١٧، فقد ٥٩ من حفظة السلام حياتهم جراء أعمال كيدية انطوت على استخدام أجهزة متفجرة، وأصيب ١٥٠. لا تزال سياقات مثل مالي والصومال بيئات شديدة المخاطر للاضطلاع الآمن بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

وتسعى مبادرة الأمين العام للتحرك من أجل حفظ السلام إلى جعل بعثاتنا أقوى وأكثر أمنا. ونحن مدينون للأفراد الذين نقوم بنشرهم في الميدان بتزويدهم بالتدريب والمعرفة والمعدات المناسبة للاضطلاع على نحو آمن بولاية الأمم المتحدة. إن زيادة الوعي والتدريب وبناء القدرات للتخفيف من حدة الخطر الذي تشكله الأسلحة المتفجرة جوانب حاسمة الأهمية لهذا الجهد. ومن خلال أنشطة عمليات السلام المتعلقة بإزالة الألغام، فهي تقوم أيضا بحماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

في النزاعات المسلحة، أصبحت الأجهزة المتفجرة المرتجلة السبب الرئيسي للزيادة في الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين وحفظة السلام. عمليات السلام تكون أكثر فعالية ويتم إنقاذ الأرواح، عندما يجري النظر في التهديد الذي تشكله مخاطر المتفجرات من أولى مراحل التخطيط والبرمجة.

لقد دعا الأمين العام، في خطته لنزع السلاح، التي صدرت في الشهر الماضي، إلى نهج شامل على نطاق المنظومة إزاء هذا الخطر المميت على نحو متزايد. وتعمل كيانات الأمم المتحدة من أجل استجابة أكثر فعالية وتكاملا، تحت قيادة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويجب أيضا على البلدان المساهمة بقوات أن تضاعف جهودها لإعداد حفظة السلام للأخطار التي تواجههم أثناء عمليات النشر. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للبلدان التي تسعى إلى تحسين إدارتها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأتقدم بجزيل الشكر إلى الدول الأعضاء قامت بتنفيذ التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة مخاطر الأجهزة المتفجرة على مواطنيها، بما في ذلك من خلال الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة أو التصديق عليها.

(تكلم بالفرنسية)

إن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) جعل من الإجراءات المتعلقة بالألغام إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة. بوصفها عنصرا حيويا من عناصر الوقاية من الإصابات والحفاظ على السلام والأمن، يجب تحديدا أن تظل الإجراءات المتعلقة بالألغام في صدارة عمل الأمم المتحدة. يبين العدد المتزايد للضحايا أنه لا يسعنا أن نشعر بالرضا. وبالنيابة عن الأمين العام، أحض الدول الأعضاء القادرة على توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به وغير مخصص للصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة، على القيام بذلك.

وسيواصل الاستعراض السنوي للإجراءات المتعلقة بالألغام من جانب مجلس الأمن، استنادا إلى تقرير عن تنفيذ القرار، إيلاء الاهتمام الواجب للتهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وستكون إدارة عمليات حفظ السلام ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية على استعداد في أي وقت لإطلاع المجلس على المسائل المحددة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد زويف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأقترح ألا يتوقف عند اللغات

الثلاث التي استخدمها للتو وأن يتكلم في المرة القادمة بأربع لغات على الأقل من اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): سأتكلم بلغة واحدة من اللغات الرسمية للمنظمة.

تود بوليفيا الإعراب عن امتنانها للتقرير الذي قدمه الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد ألكسندر زويف (S/2018/623)، ونشكر أيضا الرئيس والوفد الروسي على عقد جلسة اليوم.

يصادف اليوم مرور سنة على اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) (انظر S/PV.7992)، الذي يمثل معلما بارزا بصفته أول قرار لمجلس الأمن يتناول قضايا الإجراءات المتعلقة بالألغام. يتيح التقرير المقدم من الأمين العام في إطار ذلك القرار لأعضاء مجلس الأمن إلقاء نظرة شاملة على الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع للمدنيين أثناء النزاعات المسلحة، بل ولسنوات عديدة بعد انتهائها. وعلى سبيل المثال، يشير التقرير إلى أنه في كمبوديا، رغم التوقيع على وقف إطلاق النار قبل أكثر من ٢٥ عاما، كان عام ٢٠١٧ أول عام شهد مرور شهر كامل دون تسجيل أي إصابات ناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

ومن المؤسف أن عدد ضحايا الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع آخذ في الازدياد. ففي عام ٢٠١٧، كان هناك أكثر من ٦٠٠ ٨ ضحية، أي أكثر من ضعف العدد في عام ٢٠١٤. ويجب علينا التأكيد على أن الاستخدام العشوائي لهذه الأجهزة يؤثر بشكل غير متناسب على السكان المدنيين، مع عواقب مخيفة، ولا سيما على الأطفال الذين يتعرضون للقتل أو التشويه. ويفاقم هذه الحالة اتساع نطاق النزاعات إلى المناطق الحضرية.

كذلك تؤثر الأجهزة المتفجرة المرتجلة تأثيرا سلبيا على أداء عمليات حفظ السلام وتشكل تهديدا متواصلا لحياة العاملين فيها والعاملين في المجال الإنساني. فمنذ عام ٢٠١٣، سجلّت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أكثر من ٣٥٠ ضحية، ٦٥ في المائة من الضحايا فقدوا أرواحهم بسبب الأجهزة المتفجرة المرتجلة. بالإضافة إلى أن الأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل تهديدا للعاملين في المجال الإنساني، فهي تعرقل، إيصال المساعدات الإنسانية. كذلك تحد من تنقل الأشخاص المشردين داخليا، وتضع قيودا على عودتهم إلى ديارهم.

إنّ الإجراءات المتعلقة بالألغام أمر بالغ الأهمية لحفظ السلام وبناء السلام حيث أنّ البرامج تُمكن من إعادة بناء الخدمات العامة في تلك المجالات، وتعزيز التنمية المستدامة وتحول دون استخدام الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية للأسلحة والمواد المتفجرة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الأراضي للأغراض الزراعية وعودة الأطفال إلى مدارسهم ولا يمكن استعادة المياه والكهرباء إلاّ بعد عملية واسعة النطاق لإزالة الألغام. وبالتالي، هناك صلة وثيقة بين الإجراءات المتعلقة بالألغام، والأمن، والتنمية. ولهذه الأسباب، نشدد على العمل الذي تقوم به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١٧ بلدا وإقليما ومع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

في ضوء كل هذا، تعتبر الإجراءات المتعلقة بالألغام عنصرا رئيسيا في حماية المدنيين أثناء النزاع وبعده. ومن ثمّ يتسم تنفيذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) بأهمية بالغة لأنه يطلب إلى جميع أطراف النزاع الوقف الفوري والمستدام للاستخدام العشوائي

للأجهزة المتفجرة المرتجلة وحماية السكان المدنيين من التهديدات التي تشكلها. ونعتقد أيضا أن من الضروري الاستمرار في إدراج مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام، حسب الاقتضاء، في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وينبغي أن تدرج أيضا مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ البداية في مفهوم التخطيط للبعثات وبرمجتها وتشغيلها ا. ونعتقد كذلك أنّه ينبغي إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط زيارات مجلس الأمن إلى الميدان، حسب الاقتضاء.

نشدد أيضا على ضرورة إدراج عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. على سبيل المثال، يتعين إزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في العراق وسوريا. وتجري أيضا عمليات إزالة الألغام في قبرص والصحراء الغربية وأبيي. ويجري في الصومال حاليا الاضطلاع ببرامج للتوعية بمخاطر الألغام.،. وفي كولومبيا، يقر الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم الموقع في عام ٢٠١٦ بمسألة إزالة الألغام بوصفها شرطا مسبقا للتنمية الريفية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وفي هايتي وكوت ديفوار، بعد خروج بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على التوالي، جرى تدمير الأسلحة والذخيرة، مما مكّن السكان المدنيين من الاستخدام الآمن للمناطق التي أنهت البعثات أداء مهامها فيها.

لذلك ينبغي أن تظل الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن. ونشدد على توصية الأمين العام التي تشجع المجلس على النظر في المسألة من خلال تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧). وتحقيقا لتلك الغاية، فإن وفدي إذ يأخذ في الحسبان مساهمة جلسة اليوم وسائر البيانات التي أدلت بها الوفود، سيقدم في الأسابيع المقبلة طلبا بشأن إصدار تقرير سنوي عن هذا الموضوع. بالإضافة إلى الطلب من أجل تقديم تقرير سنوي، نعتقد أن من المهم التعمق في مسألة الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، بالنظر إلى جهود مجلس الأمن في مجالات حماية المدنيين، والعمل الإنساني وأمن أعضاء بعثات حفظ السلام من خلال تنفيذ الخطط الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، والإدراج المبكر للإجراءات المتعلقة بالألغام في التخطيط للبعثات.

نغتنم هذه الفرصة لتكرار نداءنا لجميع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باتفاقية أوتوا، بأن تفي بالتزاماتها وتوحد جهودها لضمان تنفيذها تنفيذا تاما. ونهيب بجميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية أن تنضم إلى هذا الصك الهام.

في الختام، نود أن نكرر كلمات الأمين العام أنطونيو غوتيريش الذي قال إن السلام لا يكتمل بدون الإجراءات المتعلقة بالألغام.

السيد لوتشكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام، السيد ألكسندر زويف، على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا والشاملة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لموظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لعملهم اليومي في إنقاذ الأرواح.

ترحب بولندا بتقرير الأمين العام عن النهج الشامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام (S/2018/623)، الذي يمثل في الواقع مصدرا مفيدا للمعلومات الشاملة عن حجم التهديد الحالي الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. فهذا التقرير يمكّن مجلس الأمن من جني الفائدة بإمعانه النظر في حالة المدنيين المعرضين لخطر الألغام، بمن فيهم الأطفال والنساء والعاملون في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام. ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأن الإجراءات

المتعلقة بالألغام تؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على السلام. ولذلك، نعتقد أن من الحيوي إدماج الإجراءات الممكنة المتعلقة بالألغام منذ المراحل الأولى للتخطيط ودورات البرمجة عند وقوع الخطر. ونشاطر الأمين العام آراءه حول الصلة بين الإجراءات المتخذة بشأن السلام والاستقرار وخطط التنمية المستدامة. فلا يمكن تحقيق حلول متينة ودائمة إلاّ بإدماج تلك المجالات من خلال العمل المشترك.

وتود بولندا أن تشدد على الأهمية الحاسمة لتعزيز أنشطة التوعية بالمخاطر في أوساط السكان المتضررين، بمن فيهم الشباب والأطفال، فضلا عن الدعم المستمر للضحايا. إن التثقيف في ذلك المجال هو الحل الرئيسي للتقليل إلى الحد الأدنى من خطر معاناة الآلاف من المدنيين المتضررين. لقد كان اتخاذ أول قرار مستقل بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في العام الماضي دلالة واضحة على الشواغل التي نتشاطرها جميعا إزاء التهديدات الخطيرة للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، والموظفون في المجال الإنساني والطبي، التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. واليوم نتقاسم هذا القلق ولكن بدرجة أكبر. يجب التشديد على أهمية القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) والرسالة التي يتضمنها. وبالنسبة لبولندا، بوصفها ميسر الاتحاد الأوروبي لقرار الجمعية العامة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، فإن المشاركة الفعالة والمنسقة للأمم المتحدة في هذا المجال في غاية الأهمية.

للأسف، بسبب النزاعات القائمة والقتال الجاري الطويل الأمد، هناك عدد متزايد من المناطق الملوثة، ومستوى الخطر على السكان المدنيين في جميع أنحاء العالم أمر مقلق للغاية. لقد ازداد عدد الإصابات التي سببتها الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة أكثر من ضعفين في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٤. هذه الإحصاءات مروعة. إنّ أفغانستان وليبيا واليمن أشد البلدان تضررا من التلوث، ناهيك عن شرق أوكرانيا، حيث، ب بعد ضعة أشهر من آب/أغسطس ٢٠١٧، قُتل من المدنيين أكثر من الضعف بسبب المتفجرات المتبقية.

ثمة نقطة إيجابية، ألا وهي أنه يمكن أن تؤدي الجهود المشتركة والمتسقة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى نتائج. لقد شهدنا ذلك في كولومبيا حيث أحرزنا تقدما كبيرا في الإجراءات المتعلقة بالألغام. واحتفلنا في العام الماضي بحدثين هامين. كان الأول، الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي تهدف إلى إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد. ونحن سعداء جدا إذ أنه في عام ٢٠١٧ قد ازداد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٦٤ دولة طرفا، مما يبعث على الإعجاب. أما الحدث الثاني فتمثل في الذكرى السنوية العشرين لإنشاء دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ونود أن نؤكد من جديد تقديرنا الكامل للدور الهام الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ١٩٩٧ في تخفيف حدة التهديدات التي تشكلها الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات المرتبطة بها. ومنذ عام ٢٠١٥، تدعم بولندا بانتظام الأنشطة التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عن طريق تقديم تبرعات إلى الميزانية السنوية. ونحن عازمون على مواصلة ذلك الدعم في هذا العام.

في الختام، ترحب بولندا بعقد المزيد من المناقشات في مجلس الأمن بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعتقد أنه ينبغي للبلدان مواصلة الممارسة المتمثلة في تقديم تقارير سنوية بشأن المسألة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز جميع الأنشطة الرامية إلى التخفيف من حدة التهديدات التي يشكلها التلوث بالألغام.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها الأمين العام المساعد السيد ألكسندر زويف.

إن بيرو بلدٌ ملتزم بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد، وفقا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعرفة أيضا باسم اتفاقية أوتاوا. ونعتقد أن اتخاذ إجراءات ضد تلك الأسلحة شديدة القسوة والخبث والعشوائية، لا يزال يمثل التزاما أخلاقيا وقانونيا للمجتمع الدولي، المدعو إلى المساهمة مباشرة من أجل مساعدة المجلس على تحمل مسؤولياته المتعلقة بحماية المدنيين وصون السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، نعتقد أن من المهم أن تستمر هذه الهيئة في التركيز على التطورات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما في عمليات حفظ السلام التي يشكل عملها في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية أمرا ضروريا لتعزيز الانتقال من حالات النزاع إلى الحفاظ على السلام.

واستنادا إلى تجربتنا في المنطقة، يمكننا تقديم شهادة مباشرة عن ديناميات السلام الجديدة التي أوجدتها إزالة الألغام. إن قواتنا المسلحة تتمتع اليوم بعلاقة ثقة وتعاون نموذجية مع القوات المسلحة للشقيقة جمهورية إكوادور في إجراء أنشطة مشتركة لإزالة الألغام على الحدود المشتركة. وأسفرت أنشطة إزالة الألغام وبرامج التوعية والوقاية والتعويضات والمساعدة التي قدمتها دولة بيرو لضحايا الألغام أثناء مكافحة الإرهاب خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين عن علاقة إيجابية اليوم بين الدولة والمجتمعات الأكثر تعرضا للعنف في ذلك الوقت، بالإضافة إلى فرص التنمية والمصالحة وعودة الأشخاص المشردين التي يسرتها إزالة الألغام.

من ناحية أخرى، فإن استمرار وجود هذه الأسلحة يشكل أحد مخلفات النزاع التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني ويميل إلى إطالة أمد النزاع، ولا سيما بين أولئك الذين هم أكثر ضعفا. ونشدد على أهمية تخطيط وبرمجة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والسلطات المحلية والضحايا والعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني والأفراد من السكان المعرضين لخطر التضرر.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفائدة تقرير الأمين العام عن المسألة (S/2018/623)، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام المنشورة بتفويض من المجلس. إن تعاون الدائرة مع مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة يساعد على تطوير القدرات والمعايير المشتركة وأوجه التآزر الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة العمل الجاري على أرض الواقع وجعله أكثر أمانا. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن عملها يجب أن يتجاوز نطاق إزالة وتدمير الألغام المضادة للأفراد. وعلى وجه الخصوص، نشدد على الحاجة إلى دعم إنشاء وتعزيز القدرات الوطنية لإزالة الألغام والوقاية وتقديم المساعدة إلى الضحايا. ويكتسي إنشاء نظام للاستجابة السريعة للتصدي للألغام المضادة للأفراد أينما تظهر أهمية بالغة أيضا.

في الختام، نود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط واردة في تقرير الأمين العام، نعتقد أنها هامة جدا بالنسبة لعمليات حفظ السلام المنتشرة بتفويض من المجلس.

أولا، هناك حاجة إلى تزويد البعثات بالتكنولوجيا الملائمة والتدريب والمعدات، ولتيسير نقل تلك القدرات إلى البلد المتضرر. ونشيد بالتدريب الذي يجري القيام به. ثانيا، هناك حاجة إلى منع وتخفيف آثار الأعمال المدمرة للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع التي تستخدمها الجهات من غير الدول والتي تمثل اليوم التهديد الأكبر. ونرحب بإعداد الأدِلَّة في هذا الصدد. ثالثا، من المستصوب زيادة مشاركة المرأة في هذه الأنشطة بغية تعزيز الاستراتيجيات الوقائية والتواصل مع المجتمع المدني بصورة أكثر فعالية وشمولا للجميع.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل عن اتباع نهج شامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام (S/2018/623)، وإلى الأمين العام المساعد ألكسندر زويف على إحاطته الإعلامية.

نلاحظ من تقرير الأمين العام أن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لا تزال تلحق أضرارا عشوائية وواسعة النطاق بالسكان المدنيين في مختلف أنحاء العالم، سواء في حالات النزاع أو في حالات ما بعد النزاع. ومن دواعي قلقنا الشديد العواقب الإنسانية الوخيمة، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والمعاناة الواسعة النطاق وتأثيرها على المساعدة الإنسانية، على النحو الذي أبرزه الأمين العام في تقريره. ونلاحظ أيضا أن استخدام الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب لا يزال عوق ويعرقل عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مما يؤثر على المساعدة الإنسانية.

ونشعر بالجزع إزاء أثر الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب على بعثات حفظ السلام، لا سيما في سياق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فعلى سبيل المثال، من المثير للقلق البالغ أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد شهدت، وفقا لتقرير الأمين العام، أعلى معدل وفيات في صفوفها منذ عام ٢٠١٤. ويتطلب اتخاذ إجراءات شاملة لمعالجة أثر الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب اتباع نهج ثلاثي الأبعاد.

أولا، ضمان امتثال جميع الأطراف في أي نزاع مسلح بصورة كاملة للقانون الدولي الإنساني في اختيار الأسلحة، بما في ذلك من خلال ضمان الامتثال الصارم لمبدأ التناسب، فضلا عن مبدا التمييز، وهو أمر لا يزال أساسيا. وينبغي لأطراف أي نزاع مسلح أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية، لا سيما من خلال الامتناع عن استخدام الأسلحة التي يمكن أن تؤدي إلى هجمات عشوائية ضد المدنيين، مثل الألغام والأجهزة اليدوية الصنع.

ثانيا، ندرك أن المتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تشكل شاغلا إنسانيا خطيرا إذ أنها ذات عواقب مدمرة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل على السكان المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحفظة السلام المنتشرين في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ولذلك، فمن المهم للغاية اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة الحالات القائمة للتلوث بالألغام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل الحد من آثار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة اليدوية الصنع على قوات حفظ السلام.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة، بشأن أثر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على حفظة السلام والدور الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام في التصدي لتلك التحديات. ندرك أن البلدان المساهمة بقوات بحاجة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين إعداد حفظة السلام التابعين لها المنتشرين في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع من أجل التصدي للتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك في سياق الحرب غير المتناظرة. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة تزويد حفظة السلام بالقدرة اللازمة وعناصر تمكين القوة للتصدي للتحديات التي يشكلها استخدام هذه الأسلحة من خلال تزويدهم بالتدريب اللازم والقدرة على حماية أنفسهم والمدنيين، فضلا عن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

ولذلك، أود أن أشدد على ضرورة تزويد بعثات حفظ السلام المنتشرة التي تواجه مخاطر مرتبطة بالمتفجرات من مخلفات

الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بالتدريب المناسب والقدرات الضرورية التي تكتسي أهمية حاسمة في التصدي للتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة على حفظة السلام، على النحو الذي حدده الأمين العام في تقريره. وعلاوة على ذلك، وكما جاء في التقرير الذي أعده الفريق المتقاعد كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، من المهم للغاية تجهيز هذه البعثات بالكامل من خلال تزويدها بالمركبات الملائمة المحصنة ضد الألغام وذخيرة الأسلحة المتخصصة، بما في ذلك خلية صغيرة من المهندسين العسكريين الذين سيشرفون على التخطيط لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو الإجراءات العملياتية.

وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز القدرات الاستخباراتية لهذه البعثات للكشف عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وكمتابعة لمناقشة اليوم، نشجع على تناول هذه القضايا في الشكل المناسب. وأود أن أرحب بشكل خاص باقتراح الأمين العام تعميم الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناقشات القطرية ذات الصلة وتخطيط استجابات الأمم المتحدة وإدراجها في الولايات، فضلا عن إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي لاقتراح الأمين العام بالنظر في هذه المسألة في المجلس سنوياً.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالروسية*): بما أن هذه آخر جلسة مفتوحة للمجلس هذا الشهر، أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن، منوهاً إلى مهارتكم العالية في توجيه مداولاتنا. وأتمنى للمنتخب الوطني الروسي التوفيق في كأس العالم لكرة القدم التي تنظم في بلدكم بشكل ممتاز.

(تكلم بالإنكليزية)

نشكر الرئاسة الروسية على استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى مسألة الألغام والمتفجرات. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد زويف على ما قدمه من معلومات مثيرة للاهتمام ومستكملة وشاملة.

(تكلم بالروسية)

ونتمنى للسيد زويف كل التوفيق في المستقبل في السعي إلى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة الجديرة بالثناء.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التلوث الذي تتسبب فيه الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والنزاع يؤثر على السكان المدنيين وعمليات الأمم المتحدة والسلام والأمن العالميين. والمعدل المزعج للنزاعات التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة يتطلب استجابة أقوى لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة في مجال إزالة الألغام. ونشهد أيضاً استخداماً متزايداً للأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب الجماعات الإرهابية ضد المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني، الذين يجب حمايتهم من هذه المآسي.

والقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الذي قدمته بوليفيا باقتدار في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يكتسي أهمية حيوية، وهو الأول من نوعه كقرار قائم بذاته بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وهذا أمر أساسي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة السلام الجديدة للأمين العام. وعليه، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/623) ونشجع على تقديم معلومات مستكملة بصورة دورية عن حالة الجهود الرامية للتصدي لأخطار الألغام والمتفجرات في أشكال مختلفة، من بينها الإحاطات الإعلامية السنوية. وكازاخستان تقدر كثيراً عمل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ونود أن نقدم الملاحظات والتوصيات التالية.

من المهم لجميع أصحاب المصلحة المعنيين – الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين – تعميم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين

وتضمين الأعمال المتعلقة بالألغام في ولاياتها وبرامجها. ومن المهم بنفس القدر بناء القدرات الوطنية من خلال التدريب وضمان توفر المعدات عن طريق تعزيز الشراكات الفعالة على جميع المستويات. ونحث المجتمع الدولي على دعم الأنشطة المتعددة الأوجه التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وهي كيان قيم وفعال للأمم المتحدة للحد من الدمار الذي يحدث في مناطق النزاع وما بعد النزاع من خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام وعمليات إزالة الألغام وإعادة التأهيل والتوعية بالمخاطر. وكإجراء وقائي، يعد التثقيف بشأن المخاطر والسلامة وتحديد مواقع الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة هو الأهم على جميع المستويات وشرائح المجتمع.

ونثني على العمل الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال متطوعات لتثقيف الإناث بشأن مخاطر الألغام ونشر التعليم المنقذ للحياة بين النساء اللواتي يؤدين دورا حاسما في غرس السلوك الآمن بين أطفالهن والأقران. وقد أثبتت النساء والشباب أنهم عوامل محفزة للتغيير والعمل بشكل كبير.

إن ارتفاع عدد القتلى في صفوف قواتنا لحفظ السلام بسبب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة يملي علينا ضمان أن تكون سلامتهم وأمنهم أولويتنا. وعليه، من الضروري تزويد حفظة السلام بتدريب متعمق وشامل ومناسب، قبل إيفادهم وأثناء البعثات على السواء. ولذلك، نرحب بقيام دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتطوير وتنفيذ إطار شامل للحد من خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة مما ساهم في خفض معدل الإصابات. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم استجابة الأمم المتحدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال تمويل يمكن التنبؤ به وغير مخصص لأغراض التخطيط والبرمجة الطويلة الأجل.

وأي مناقشة لمسألة الألغام لن تكتمل دون النظر إلى الضحايا الذين يجب أن يتلقوا رعاية طبية فورية، بالإضافة إلى الأجهزة التعويضية وإعادة التأهيل على المدى الطويل وإعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي أن تشمل إعادة الإدماج التدريب المهني وتوفير فرص العمل لتهيئة حياة طبيعية ومنتجة.

وكازاخستان تتمتع بخبرة كبيرة في مجال إزالة الألغام، إذ قامت بتفكيك أكثر من ٤,٥ مليون جهاز متفجر في العراق. وقام بلدي أيضاً بتطوير وتوفير تدريب متخصص مكثف لقوات الأمن العراقية، وبالتالي تعزيز قدرتها على مواجهة خطر الألغام والمتفجرات. وهذا، بدوره، أصبح أيضا مجالا لخبرة خاصة. وفي هذا الصدد، أنشأت كازاخستان مركزها الوطني لإزالة الألغام ومركز K9 وتعمل على تطويرهما باستمرار.

وتعمل كازاخستان على تحسين التشريعات القائمة وسن قوانين جديدة وتقديم الدعم العملي والفني للتخزين الآمن والسليم للذخائر والألغام، مع التقيد الصارم بالأنظمة الدولية المعمول بها. كما نعزز هذه المبادرات إقليميا بين جيراننا في منطقة وسط آسيا.

أخيرا، نحن ملتزمون بالانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف، لا من أجل سلامة المدنيين وأمنهم فحسب، بل أيضا لتعزيز الاستقرار والسلام ودعم عملية التنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل كازاخستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى رئاستنا، وبالطبع على تمنياته بنجاح منتخبنا في كأس العالم لكرة القدم. ومع ذلك، علينا أن نتأكد من أن كل مباراة في كأس العالم تتوج بالنجاح. والفوز للفريق الأقوى.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يسعني إلا أن أتفق معكم، سيدي الرئيس، في بيانكم الأخير. ولكن اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زويف على إحاطته الإعلامية المفيدة اليوم، كما هو عهده دائما. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والحافل بالمعلومات (S/2018/623)، الأمر الذي نرحب به.

وأود كذلك أن أنوه بجهود بوليفيا الرائدة في النهوض بهذا العمل من خلال قرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) في العام الماضي والتزامها بإبقاء هذه المسألة الهامة قيد نظر مجلس الأمن. وكما قلنا لدى اعتماد القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) قبل عام مضى (انظر S/PV.7992)، لا يمكن أن نغالي مهما تكلمنا عن التركة الفظيعة للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في المجتمعات التي توجد فيها تلك الألغام. ونحيي الأمم المتحدة على كل أعمالها بشأن جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وجنباً إلى جنب مع عدد لا يحصى من المجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني، يجري تحقيق النتائج. فقد انخفضت الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية في السنوات الأخيرة، وهو أمر جدير بالتنويه. وفي الوقت ذاته، لا مجال للتهاون، إذ أن عدد الإصابات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة سجل ارتفاعا حاداً. وتستخدم هذه الأجهزة عموما في مناطق النزاع وبعد انتهاء النزاع، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

وتتشاطر السويد تماما الشواغل التي أُعرِب عنها بشأن المشاكل الإنسانية ومشاكل بناء السلام الخطيرة التي نشأت بعد انتهاء النزاع والتي سببتها المتفجرات من مخلفات الحرب. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهد للحد من حدوثها وآثارها ومخاطرها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهمية إزالة الألغام في زيادة تعزيز إمكانيات عمليات حفظ السلام لإنجاز عملها وفقا لولاياتها.

وثمة وعي متزايد داخل قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، إذ أن إدراج منظور جنساني في الأنشطة سيؤدي إلى زيادة تأثير تلك الأعمال المتعلقة بالألغام واتساع نطاقها.

غالبا ما تميل النساء إلى تبادل المعلومات عن التهديدات، وغالبا ما تتعرض النساء والأطفال للخطر جراء مخلفات الحرب أثناء أنشطتهم اليومية. ونلاحظ مع الارتياح أن النساء يشكلن حوالي ٥٠ في المائة من موظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وقد ساهمت السويد، إجمالا، بأكثر من ١٠٠ مليون يورو للإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم على مدار العقد الماضي. والوكالة المدنية السويدية للتصدي لحالات الطوارئ شريك احتياطي لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتضطلع بعمليات إنسانية، بما فيها الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم.

وتؤمن السويد بجدوى اتّباع نهج لنزع السلاح والأمن الدولي يضع البشر في صميم سياساته. السويد دولة طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة التي تحظر أو تنظم استخدام الألغام والألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، فضلا عن المتعلقة بالتعامل مع المتفجرات من مخلفات الحرب. وتظل السويد ملتزمة التزاما راسخا بهذه الاتفاقيات وإضفاء الطابع العالمي التام عليها، وهو أكثر الطرق فعالية لمواجهة المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأسلحة.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا للوفد البوليفي لتوجيهه اهتمام مجلس الأمن إلى هذه المسألة الهامة. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر الأمين العام المساعد، زويف، على الإحاطة التي قدمها لنا هنا اليوم. ونأمل أن تسلط مناقشة اليوم الضوء على أهمية التخفيف من التهديدات التي تشكلها الألغام وغيرها من الأخطار المرتبطة بالمتفجرات، فضلا عن إبراز الأثر المحتمل للتصدي الفعال لهذه المسألة في إنقاذ الأرواح.

وتحض الولايات المتحدة غيرها من الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في شراكة دولية قوية للحد من آثار الذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام على المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم. وكما ذكر الكثيرون هنا، لإزالة

الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة دور أساسي في إعادة التعمير وتحقيق الاستقرار في العديد من مناطق العالم. فنحن نزيل مخاطر المتفجرات من أجل حماية المدنيين وكفالة بيئة آمنة لمقدمي طائفة من المساعدات التالية وتهيئة خطوط النقل والاتصالات للتجارة.

وعلى الصعيد الدولي، تتولى الولايات المتحدة رئاسة فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام للعامين القادمين. وسنحاول جاهدين زيادة مشاركة الجهات المانحة والتزامها بهذا العمل الهام للغاية.

تشكل حماية المدنيين من هذه الأسلحة شرطا مسبقا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وسواء كان أولئك المدنيون أطفالا في طريقهم إلى المدرسة، أو نساء أو رجال أعمال يؤدون أعمالا تجارية أو مزارعين يزرعون حقولهم أو رعاة ماشية، يجب توفير الحماية لهم من خطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة المتروكة. وما دامت هذه الأنواع من المخاطر مستمرة، فلن تتعافى المجتمعات المحلية المتضررة بالكامل من مخلفات النزاع.

والولايات المتحدة أكبر مانح وداعم مالي وحيد للأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في العالم، حيث قدمت أكثر من ٢,٩ بليون دولار في شكل معونة موجهة لتدمير الأسلحة التقليدية في أكثر من مائة بلد منذ عام ١٩٩٣. وهذا يشمل إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. بل إن الولايات المتحدة تبدي الآن التزاما بتقديم المساعدات لتدمير الأسلحة التقليدية أكثر من أي وقت مضى. فقد قدمت وزارة خارجية بلدنا ١٧٩,٥ مليون دولار في شكل مساعدة لتدمير الأسلحة التقليدية في عام ٢٠١٦، ونتوقع أن تبلغ مساهمتنا الإجمالية ٢٦٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو مبلغ لم يسبق استثماره في هذا الغرض في عام واحد. ولا تركز هذه المساعدة حصريا على إزالة مخاطر المتفجرات، مثل الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة؛ بل ويمنح برنامج تدمير الأسلحة التقليدية إطارا أوسع للولايات المتحدة ومرونة في مساعدة الدول على إدارة الذخائر.

ففي جميع أنحاء العالم، لا تزال مخزونات فائض الأسلحة التقليدية غير المؤمنة جيدا أو المعرضة لغير ذلك من الأخطار تشكل تحديا خطيرا للسلام والازدهار. يجري تحويل هذه الذخائر غير المؤمنة جيدا بصورة غير مشروعة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى المزعزعة للاستقرار، مما يهدد حياة مواطنينا ومواطني شركائنا. ويمكن أن تتسبب المخزونات التالفة أو سوء مناولتها في تدمير المراكز السكانية المجاورة. ويمكن أن تمنع أيضا الاستخدام الآمن للأراضي، الأمر الذي قد يضر بالتنمية الاقتصادية ويحول دون عودة الأشخاص المشردين إلى ديارهم.

ولا تسعى هذه البرامج إلى حماية المدنيين من خطر الذخائر غير المنفجرة فحسب؛ بل وتوفر أداة لمنع انتشار الأمراض ودرء المجاعة وتمنح السكان المتضررين من هذه التهديدات شعورا بالأمل والثقة حتى يتسنى لهم المشاركة بفعالية أكبر في مجتمعاتهم المحلية وفي اقتصادات بلدانهم. ولا يمكن تحقيق الاستقرار السريع، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الأمن وتأمين جني ثمار السلام في بيئة ما بعد النزاع، إلى أن يتم إزالة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة وغيرها من الذخائر التقليدية على نحو آمن ومأمون.

في الختام، وفي ضوء الارتفاع المؤسف في عدد النزاعات المسلحة اليوم، ستواصل المساعدة في تدمير الأسلحة التقليدية الاضطلاع بدور حاسم في جهودنا الرامية إلى بناء عالم أكثر سلاما وأمنا ورخاء.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، التي تتيح لمجلس الأمن الفرصة لتقييم تنفيذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) بشأن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة

المرتجلة، بعد سنة من اتخاذه. كما نشكر السيد ألكسندر زويف على إحاطته الممتازة بشأن تنفيذ القرار.

ويتعين الترحيب بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في السنوات الأخيرة في الإجراءات المتعلقة بالألغام وتشجيعه، وكذلك الالتزام المتنامي من جانب الدول بالامتثال للمعايير الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. في الواقع، هناك ١٦٤ دولة طرفا الآن في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ويلاحظ بلدي مع الشعور بالارتياح أن بعض الدول قد دمرت ما تبقى من الألغام المضادة للأفراد في أراضيها، وبذلك أوفت بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ويرحب وفد بلدي أيضا بإدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في صميم العمل الإنساني وبناء السلام وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يجب الاعتراف بأنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز في هذا المجال، لا يزال الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الألغام بعيد المنال، ولا يزال تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/623)، ما تزال هذه الظاهرة تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما بالنسبة للسكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وأيضا لقوات حفظ السلام المنتشرة في مناطق النزاع. فبعد فترة طويلة من انتهاء الأعمال العدائية، لا تبرح هذه الأجهزة المتفجرة تقتل وتشوه، ما يجعل من المستحيل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم أو منحهم أي أمل في العودة إلى الحياة الطبيعية أو في التعمير بعد انتهاء النزاع. علاوة على ذلك، وبالرغم من انخفاض الأخطار الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، فقد ظهرت تهديدات جديدة، مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخزونات الذخيرة التالفة وسوء إدارتها وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في أعقاب الأزمة في بلدي، قررت كوت ديفوار، وعلى الرغم من أننا لم نشهد استخدام الألغام المضادة للأفراد، تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد – ما مجموعه ١ ٨٠٣ ألغام – وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية أتاوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. كما قررت الحكومة الإيفوارية أن تجعل إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة وأمنها إحدى أولوياتها القصوى.

وبدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أنشأت كوت ديفوار مواقع لتخزين الأسلحة والذخيرة مستوفية للمعايير الدولية، وذلك بوضع معايير لبناء مخازن الأسلحة وتجديد مستودعات الأسلحة وإنشاء مخابئ آمنة، وفقا للمعايير الدولية. وبالمثل، وضعنا دليلا للإجراءات المتعلقة بإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة بهدف تحسين الأدوات والنظم القائمة. وواصلت السلطات العمل أيضا في مجال بناء القدرات والتدريب التقني للأشخاص المسؤولين عن إدارة المستودعات، وأنشأت قاعدة بيانات حاسوبية للأسلحة والذخائر. واليوم، بوسع كوت ديفوار أن تفخر بأنها حققت معدلا نسبته ٩٥ في المائة للأسلحة الموسومة والمسجلة.

وفي مواجهة مسألة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب المثيرة للقلق، تدعو كوت ديفوار إلى تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول لإزالة الخطر الذي تشكله للسلام والأمن الدوليين.

وهي تشجع تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وتحث على استمرار الجهود الجماعية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على هذه الصكوك. ويرى وفد بلدي كذلك أن القضاء على المخاطر الكامنة في الألغام المضادة للأفراد يتطلب اتباع نهج شامل يشمل التوعية بالأخطار التي تشكلها تلك الأجهزة والقيام بالعمليات اللازمة لتحديدها وإزالتها. ويتعين لذلك النهج كذلك أن يشمل تقديم المساعدة للضحايا وإدارة الأسلحة وتدمير الترسانات وبناء القدرات الوطنية والتنفيذ الكامل للاتفاقيات التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتنظمه.

كما يشجع بلدي الدول على تنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بالتوعية بخطر الألغام وإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا، استنادا إلى استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وترحب كوت ديفوار بإدراج مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام عند وضع ولايات لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والبرامج الإنسانية والإنمائية. ونقدر، في ذلك السياق، الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ونؤكد من جديد الحاجة إلى الشراكات والتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأخيرا، ترحب كوت ديفوار باكتمال معايير الأمم المتحدة للتخلص من الذخائر المتفجرة، باعتبارها خطوة هامة في تكييف استجابة الأمم المتحدة للخطر المتنامي الذي تشكله الألغام.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن الكفاح من أجل القضاء على الخطر الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لا يزال ذو صلة بجهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام وكفالة التنمية في العالم. ولذلك، من المهم أن يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره بسبب عواقبها على السلام والأمن الدوليين، وأن يكفل الأمين العام إخطار أعضاء المجلس بانتظام بالتقدم المحرز.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أبدأ بتهنئة السيد ألكسندر زويف على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/623)، وهو أمر بالغ الأهمية، وأتمنى له كل النجاح في عمله رئيسا لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع للأمم المتحدة. كما نهنئ أعضاء المجلس، على الوحدة في التزامنا القوي بالإسهام بنشاط وإيجابية في النتائج التي تأمل جلسة اليوم تحقيقها.

يركز بياني الموجز عن الإجراءات المتعلقة بالألغام على الأفكار والملاحظات التالية.

أولا، صنعت الألغام الأرضية قبل القرن العشرين، ولكن لم يصبح استخدامها واسع النطاق بين العديد من الجماعات والقوات المسلحة إلا في الحرب العالمية الثانية. وقد استخدمت على نطاق واسع في النزاعات الدولية والداخلية على السواء. وتظل الألغام تهديدا مستمرا للسكان المدنيين حتى بعد فترة طويلة من توقف الأعمال العدائية. وبالمثل، فإن الذخائر غير المنفجرة - القنابل اليدوية أو مدافع الهاوتزر أو القنابل الحربية - وغيرها من الذخائر التي لم تنفجر عند استخدامها ما زالت تعيث فسادا في مجتمعات ما بعد النزاع في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن تكون أكثر عددا.

ثانيا، يتجاوز خطر الألغام القتل والتشويه وجرح الآلاف من الناس كل عام، سواء كان هناك نزاع أو لم يكن.

ثالثا، تستمر تلك الأسلحة في إحداث آثار اجتماعية طويلة الأمد، وفي كثير من الحالات، تترك آثارا اقتصادية وبيئية خطيرة.

رابعا، تم في الفترة من العام ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تسجيل الآلاف من الخسائر بسبب الألغام الأرضية في ٦٥ بلدا، معظمها -٤١ -كان في حالة سلام، لا حالة حرب.

خامسا، استخدم الجنرال وليام ت. شيرمان، خلال حرب أهلية في العام ١٨٦٤ كلمات صارت فيما بعد شهيرة في وصف استخدام الألغام. فقد ذكر أن استخدامها، نظرا لوحشية آثارها، ''لا يشكل عملا حربيا بل قتلا''.

ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان أن الأمم المتحدة أعلنت في عام ١٩٩٥ أن الألغام ''هي أحد أشكال التلوث الأكثر انتشارا وفتكا والأطول أمدا التي نواجهها حتى الآن''. فمن المستحيل إجراء تقدير دقيق لعدد الألغام والذخائر غير المنفجرة في أي نزاع. ولذلك فإن التهديد الذي تمثله الذخائر غير المنفجرة يشكل الآن مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي

بسبب العواقب الإنسانية، ولا سيما الألغام المضادة للأفراد، ويجب تقييم تلك الآثار تقييما صحيحا.

وبالنظر إلى تلك الخلفية القاتمة، نود أن نعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا لزملائنا البوليفيين على إسهامهم القيم في هذا المجال. فقبل عام فقط اتخذ المجلس، من تلقاء نفسه، القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الذي كان، لدهشتنا هو أول نص قانوني دولي مخصص لإدانة الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة الجبانة والمطالبة بالقيام بعمل جماعي ومنسق ضده.

وتحث جمهورية غينيا الاستوائية الدول، بتكليف من مجلس الأمن، على اتخاذ ما يلزم من الآليات التنظيمية التي تحكم استخدام وحيازة والاتجار غير المشروع بالألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة الارتجالية. ومن الضروري اعتماد استراتيجيات مشتركة لضمان قدر أكبر من الرقابة والأمن في المطارات والموانئ والمراكز الحدودية ونقاط العبور والطرق، وفي الاتصالات بين الدول. ويتمثل الهدف من ذلك في تحسين اكتشاف ومصادرة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمواد ذات الصلة في إطار الجهود الرامية إلى بناء عالم أكثر أمانا وعدلا وسلاما وازدهارا، وقبل كل شيء، أكثر احتراما للمجتمعات من أجل مواصلة ضمان التعايش السلمي بين الشعوب.

وفي الختام، أرحب بالتوصيات الواردة في تقرير صدر مؤخرا للأمين العام، يطلب فيها متابعة رسمية للمسألة، مع تقديم تقارير دورية عن حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة، وأؤيد تلك التوصيات. وستسعى غينيا الاستوائية، في ذلك الصدد، إلى ضمان أن تدرج هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد زويف على إحاطته الإعلامية الممتازة وعلى قيادته بشأن المسألة قيد النظر. ونشيد بكم، سيدي الرئيس، على رئاسة روسيا القديرة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه. وأشكر كذلك السفير يورينتي سوليث، ممثل بوليفيا، على طلب عقد جلسة اليوم.

سأتناول ثلاث نقاط: أولا، خطر الألغام الأرضية؛ ثانيا، الأمم المتحدة والإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وثالثا، دور مجلس الأمن.

أولا، تشكل الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خطرا كبيرا على سلامة المدنيين والآباء والأطفال على السواء، وحفظة السلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية أثناء النزاع ولفترة طويلة بعد انتهائه. ويبين تقرير الأمين العام (S/2018/623) أنها حقا من الشواغل العالمية.

ومن بين أكثر البلدان تضررا، أفغانستان وليبيا وأوكرانيا والعراق واليمن. وذلك يوضح أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في جدول أعمال المجلس. وفي أماكن مثل الموصل في العراق، يتعرض العمل الإنساني للعرقلة، مما يعني أن المدنيين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. والواقع أن زيادة استخدام هذه الأنواع من المتفجرات في المناطق الحضرية والمناطق السكنية تبعث على القلق. وينبغي ألا ننسى أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيين للمتفجرات من مخلفات الحرب. وهو ما يلقي على عاتقنا مسؤولية كبيرة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية – الأمم المتحدة والإجراءات المتعلقة بالألغام. إننا نشيد بالدور الذي تضطلع به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة تحت القيادة القديرة لأنييس ماركايو. ونعتبر أن هناك صلة واضحة بين الإجراءات المتعلقة بالألغام وحفظ السلام. ونؤيد بقوة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحديث عمليات السلام عن طريق عمل الأمين العام من أجل عملية حفظ السلام، التي، كما نعلم جميعا، أطلقها الأمين العام هنا في المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8218). وفي ذلك السياق، فإننا نقدر تقديرا كبيرا مواصلة إدماج الإجراءات

المتعلقة بالألغام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع كوت ديفوار في الأشهر المقبلة في إطار تلك العملية.

وفي الوقت نفسه، يجب حماية الحيز الإنساني، وبلدي يحاول تقديم المساعدة في ذلك الصدد. ونحن نحتل المرتبة السادسة في قائمة الجهات المانحة فيما يتعلق بالأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم. ونساهم بثلاثة ملايين يورو من التمويل غير المخصص لصندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى ٤٥ مليون يورو لمشاريع إزالة الألغام للأغراض الإنسانية لفترة السنوات الأربع الحالية. ونتعاون على وجه الخصوص مع المنظمات غير الحكومية. ونشيد بها على عملها في ظروف خطيرة للغاية في بعض الأحيان. واسمحوا لي أن أذكرها: الفريق الاستشاري المعني بالألغام، ومنظمة ”هالو ترست“ والمنظمة الدانمركية الكنسية للمعونة (DanChurchAid). وهذا جزء من التمويل المتعددة السنوات ونهج التعاون فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، ونأمل أن تقم بلدان أخرى بمعالجة مسألة الإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو مماثل.

ونرحب بعمليات الانضمام الأخيرة إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام – المعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا –، واتفاقية الذخائر العنقودية وغيرهما من الصكوك، ولكن، بصراحة، ما زال الطريق طويلا أمامنا قبل أن تنضم جميع دول العالم إلى تلك الاتفاقيات كافة. ولذلك، نأمل أن نرى انضمام المزيد من الدول إلى جميع الصكوك ذات الصلة في مثل هذا الوقت من العام المقبل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة – وهي دور مجلس الأمن. ونعتقد أن من المهم أن يواصل المجلس النظر في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الأمر الذي يمكن القيام به في المناقشات القطرية وعن طريق إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايات عمليات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره. وهي تشمل حث البلدان المساهمة بقوات على تحسين إعداد حفظة السلام للتهديدات التي سيواجهونها وإدراج الأعمال المتعلقة بالألغام في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار. ونؤيد عقد مناقشة سنوية بشأن هذا الموضوع في المجلس. وبعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، لا يمكن للمجلس أن يتقاعس.

وفي الختام، إن الإجراءات المتعلقة بالألغام هي في الواقع الصلة بين الأمن وتسوية النزاعات والتنمية. وتداعياتها يمكن أن تكون كبيرة إذا قمنا بمعالجتها على النحو الصحيح. فهي تنطوي على واجب إنساني واضح. فالإجراءات المتعلقة بالألغام تمكن المزارعين من زراعة المحاصيل، وتمكن الآباء من شراء الغذاء لأطفالهم وتمكن أطفالهم من الذهاب إلى المدرسة.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد زويف على إحاطته الإعلامية، ومن خلاله، أود أن أعرب عن تقدير المملكة المتحدة لكل الأعمال التي يقوم به موظفو الأمم المتحدة العاملون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا سيما في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام .

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/623) بشأن تنفيذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧). وتؤكد المملكة المتحدة مجددا تأييدها للقرار الذي يدعو فيه المجلس للمرة الأولى إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التهديد الدائم الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع للمدنيين وأفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني. وبعد مرور عشرين عاما على اعتماد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ما زالت الألغام الأرضية تهديدا كبيرا. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، لا تزال الألغام الأرضية تتسبب في القتل والتشويه بشكل عشوائي. والمدنيون، وفي كثير من الأحيان الأطفال، هم ضحايا هذه الأسلحة الوحشية. وعلى الرغم مما

بذل من جهد كبير وما تحقق من نتائج كثيرة لتخليص العالم من هذه الأسلحة المروعة، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

إن المملكة المتحدة توافق تماما على أن صكوك القانون الدولي توفر الحماية من انتشار الأسلحة المتفجرة. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي ترأسناها في عام ٢٠١٧، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وندعو جميع الدول التي ليست بالفعل طرفا في تلك الاتفاقيات إلى الانضمام إلى هذه المبادرات الدولية الرئيسية لنزع السلاح دون تأخير. فلن نتمكن من وقف قتل الناس باستخدام هذه الأسلحة البشعة إلا إذا أوقفنا إنتاجها.

وستواصل المملكة المتحدة الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونحن نعمل على إزالة الألغام الأرضية في جزر فوكلاند، الجزء الوحيد من أراضينا الملوث بالألغام الأرضية. ونحن فخورون أيضا بتقديم مساعدة دولية كبيرة. ففي العام الماضي زدنا بثلاثة أضعاف تمويلنا للإجراءات المتعلقة بالألغام وستنفق ١٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات للتصدي للآثار الإنسانية والإنمائية للألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب. وبفضل هذا الدعم، أصبحت ١٥٠ كيلومتر مربع من الأراضي مأمونة، الأمر الذي سيساعد ٨٠٠ ٠٠٠ شخص وسيكفل أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، كل عام، – لا سيما الأطفال – سيدركون تماما الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية وكيفية تجنبها.

ونرحب بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، لا سيما تركيزها على تعزيز القدرات الوطنية وأهمية الشراكات. ودعما لذلك الجهد، نقدم تمويلا إلى صندوق التبرعات الاستئماني لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وعن طريق كتيبة التدريب والبحوث التابعة لوزارة الدفاع في المملكة المتحدة المعنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة والبحوث، دعمنا الأمم المتحدة في وضع معايير للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ونحن نرحب باستكمال وضع تلك المعايير وننوه بالدور الذي ستقوم به لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في أنشطة إزالة الألغام. وعلى النحو المحدد في تقرير الأمين العام، هناك اتجاه مروع نحو ازدياد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب جهات فاعلة من غير الدول. وتؤيد المملكة المتحدة القرار ٢٣٧٠ (٢٠١٧)، الذي يقيد إمكانية حصول الجهات الفاعلة الإرهابية على الأسلحة. وندعو إلى اتخاذ تدابير وطنية صارمة إضافية لمنع الإرهابيين من الوصول بسهولة إلى الأسلحة والمتفجرات وسلائفها. كما نؤيد قرار الجمعية العامة ٧٢/٧١، بشأن مكافحة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وهو الثاني من نوعه.

ويكتسي التعاون الدولي أهمية حيوية للتصدي للشبكات الإجرامية والإرهابية التي تيسر إمكانية الحصول على الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتستخدمها. وتشارك المملكة المتحدة بنشاط في تيسير المناقشات فيما بين المجتمع الدولي بشأن موضوع الأجهزة المتفجرة المرتجلة والإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد نظر المؤتمر الذي استضفناه في أيار/مايو في التحديات المتمثلة في بناء عالم خال من الألغام والكيفية التي يمكننا بها التغلب عليها. ومعظم التحديات المتبقية فيما يتعلق بإزالة الألغام تتعلق بالحالات الأخيرة للتلوث العشوائي بالألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تقييم التحديات المقبلة والنظر بصورة تعاونية في الوسائل اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ويجب علينا أن نعزز جهودنا حيثما نستطيع حتى نتمكن من التصدي على نحو جماعي لآفة الألغام الأرضية.

السيد الأحمد (الكويت) (*تكلم بالعربية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها السيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام.

نحن اليوم نناقش موضوعا له أهمية قصوى من بين المواضيع التي تطرح على جدول أعمال مجلس الأمن، لأن مسألة الألغام

والذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة ترتبط ارتباطا مباشرا بأهداف الأمم المتحدة المعنية بتحقيق السلام والأمن في مناطق النزاع والصراعات المسلحة. وللأسف، منذ أن بدأت الأمم المتحدة عمليات رصد الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن هذه المتفجرات والألغام في عام ١٩٩٩، والإحصاءات تشير إلى ارتفاع في عدد الضحايا في صفوف المدنيين نتيجة لمخلفات الحرب من الألغام. ومن المحزن أن الفئة الأكبر بين مجموع الضحايا في صفوف المدنيين بسبب مخلفات الحرب هي الأطفال.

إن مناقشتنا موضوع الإجراءات المتعلقة بالألغام والتحذير من آثارها السلبية على المدنيين، وتحديدا في أعقاب الحرب، تشكل أهمية لدولة الكويت وذلك من واقع تجربتها المريرة لما واجهته بعد التحرير من الاحتلال العراقي، حيث عانت من آثار زراعة الألغام في مختلف المناطق والشواطئ والأراضي الصحراوية الشاسعة، التي أودت بحياة العديد من المدنيين.

ونشيد هنا بجميع جهود التيسير التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل صون السلام والأمن بين جميع الأطراف المتنازعة، عبر بعثات حفظ السلام والمبعوثين الخاصين للأمين العام وجهود اتفاقات التسوية الرامية وتدابير بناء الثقة، وأيضا الجهود المعنية بالتقليل من الآثار الفتاكة للألغام الأرضية وتأثيراتها على حياة الملايين من المدنيين في مراحل ما بعد النزاع.

واسمحوا لي أن أحيي بكل تقدير الأعمال البطولية التي يقوم بها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة ورجل يعملون في عمليات حفظ السلام في أماكن مختلفة في مناطق النزاع، ويخاطرون بأرواحهم من أجل حفظ وحماية حياة الآخرين من المدنيين في أجواء بالغة الخطورة والتعقيد. وندعو إلى تحسين إعداد وأداء منتسبي بعثات حفظ السلام الذين يعملون في بيئات محفوفة بأخطار المتفجرات لتمكينهم من أداء مهامهم وحفظ أرواحهم.

وأود أن أحدد ثلاثة إجراءات هامة للتخفيف من آثار الألغام على المدنيين: أولا، وقف أعمال العنف والصراع بين الجماعات المسلحة؛ ثانيا، تيسير إعادة بناء الخدمات العامة في المناطق المتأثرة ما بعد النزاع، وتعزيز أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الهادفة لإنشاء مجتمعات مسالمة خالية من النزاعات؛ ثالثا، تشريع قوانين وطنية تمنع حيازة الأسلحة والمواد المتفجرة.

كما نرحب بإجراءات تعزيز الشراكة والتعاون التي تقوم بها الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والوطني مع الدول في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما نشيد بالشراكة بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. ولا يفوتني أن أشير إلى الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة أيضا بالتعاون مع حكومة جمهورية العراق الشقيقة من خلال البرامج المشتركة بين الطرفين في المناطق المحررة في العراق ومسح مواقع البنى التحتية الرئيسية وتطهيرها من الألغام، ومع حكومات كل من لبنان وليبيا والصومال وبقية حكومات الدول الأعضاء.

وندين استخدام الألغام الأرضية من قبل الحوثيين في اليمن، والتي تزرع بشكل عشوائي وتعرض حياة المدنيين للخطر في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، تستوجب الإشارة إلى القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن في العام الماضي وشكل تطورا إيجابيا في عمل الأمم المتحدة للتصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع الناتجة عن آثار ومخلفات الحرب. وأعيد التأكيد بأن إجراءات الحد من استخدام الألغام سيحفظ أرواح العديد من المدنيين ويكون عاملاً أساسياً في تحقيق تطلعات الأمن المنشود وإرساء قواعد السلام. ونؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن نظر مجلس الأمن سنوياً في موضوع الإجراءات المتعلقة بالألغام.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام المساعد زويف على إحاطته الإعلامية.

في السنوات الأخيرة، وبفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، أحرز تقدم في مجال الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام. وتم التخفيف من حدة المشاكل المروعة للألغام في بعض البلدان والمناطق. وفي العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، الأمر الذي يبين تماما الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام.

والصين ترحب بتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن اتباع نهج شامل إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام (S/2018/623). ونثني أيضا على جهود الأمم المتحدة في التصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة القيام بدور رئيسي في هذا الصدد.

ونحن نعتبر الجهود التي تبذلها المنظمة في هذا المجال بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وهي تتماشى أيضاً مع مفهوم مجتمع تتقاسم فيه البشرية مصيرا مشتركا، وهو ما تدعو إليه الصين. وفي الوقت الحاضر، تواجه عشرات البلدان في العالم خطر الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات. وفي بعض البلدان والمناطق، أدت الحروب المحلية والنزاعات المسلحة بالفعل إلى مزيد من المعاناة، ولكن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة أصبحت في بعض البلدان والمناطق أداة للإرهابيين والمتطرفين لنشر الرعب والعنف في السنوات الأخيرة. وسيساعد تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الألغام، على الحد بشكل كبير من الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى على أرواح المدنيين وممتلكاتهم، وحماية بعثات حفظ السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤكد الصين أن تعزيز المساعدة والتعاون الدوليين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والتخفيف من حدة الشواغل الإنسانية المتصلة بالألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى بشكل فعال يقتضي من المجتمع الدولي أن يركز على النقاط الأربع التالية.

أولا، من المهم احترام الاختلافات بين البلدان بخصوص البيئات الأمنية والقوة العسكرية عن طريق معالجة الشواغل الإنسانية وتلبية الاحتياجات العسكرية والأمنية الوطنية المشروعة بطريقة متوازنة. ثانيا، لا بد من المراعاة التامة للظروف والاحتياجات الوطنية للبلدان المتضررة من الألغام الأرضية وتقديم المساعدة لها والتعاون معها على أساس الحقائق على أرض الواقع. ثالثا، يجب أن نبني قدرة البلدان المتضررة من الألغام لتمكينها من الانتقال من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات، في معظم الأحيان. رابعا، من الأهمية بمكان التركيز على تحسين النتائج العملية للمساعدة والتعاون في إزالة الألغام، ووومواصلة إيجاد سبل جديدة للتعاون الدولي.

وما فتئت الصين تولي اهتماما كبيرا للشواغل الإنسانية المرتبطة بالألغام الأرضية. وكضحايا سابقين، فإننا نتعاطف كثيرا مع البلدان المتضررة من الألغام في مصاعبها. وتدعم الصين بهمة الصكوك القانونية الدولية، بما فيها اتفاقيات جنيف، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فضلا عن القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧). والصين من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها الإضافية الخمسة. ونحن نفي بالتزاماتنا بموجب تلك الصكوك بأمانة.

كما شاركت الصين بنشاط كمراقب في الاتفاقية المعنية بالذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتلتزم الصين بشدة بقضية المساعدة الدولية الإنسانية لإزالة الألغام. وقدمت الصين المساعدة في إزالة الألغام إلى أكثر من ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال توفير معدات إزالة الألغام وتدريب الأفراد.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ في مؤتمر قمة القادة

بشأن حفظ السلام أن الصين ستطلق ١٠ برامج للمساعدة في إزالة الألغام خلال السنوات الخمس المقبلة. وتم تنفيذ كل تلك البرامج قبل الموعد المحدد. وتستضيف الصين في نانجينغ في الوقت الراهن حلقة عمل تدريبية للاو لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. وفي النصف الثاني من العام، نعتزم تدريب ٨٠ من عمال إزالة الألغام الكمبوديين في الصين. كما سنتبرع بلوازم لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في هذين البلدين.

وتولي الصين أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية الناجمة عن إساءة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب جهات من غير الدول. ونؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل عملي ومعقول في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتدير الصين بشكل صارم إنتاج المتفجرات ومبيعاتها ومشترياتها ووارداتها وصادراتها وتخزينها ونقلها من خلال سلسلة من القوانين واللوائح. وكمشارك نشط في وضع معايير الأمم المتحدة للتخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، تشاركت الصين بمساعدة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في رئاسة الفريق العامل مع بلجيكا وصاغت بعض فصولها الهامة. ونأمل أن تساعد تلك المعايير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على تحسين مهاراتها وقدرتها على التخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وأن يستخدمها المجتمع الدولي طواعية كمرجع.

والصين، كعهدها دائما، على استعداد للوفاء بالتزاماتها الدولية وتقديم المساعدة قدر استطاعتها حيث يسعى السكان في البلدان والمناطق الموبوءة بالألغام لإعادة بناء منازلهم. ونشارك المجتمع الدولي بإسهامنا في معالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة الأخرى.

السيدة غوغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زويف على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بعد مرور عام على اتخاذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) بشأن موضوع هام يستحق الاهتمام والتعبئة.

ومن المؤسف أن تكون ملاحظتي الأولى هي التذكير بأن الحالة لا تقبل الجدل. فالألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر العنقودية تظل تهديدا خطيرا لأمننا. ويجب أن نضيف إلى ذلك التحدي المتمثل في الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي كثيراً ما يستخدمها الإرهابيون، وطبيعة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ذاتها. فحقيقة كونها يدوية الصنع وتستخدم فيها مكونات متاحة بحرية، يجعل معالجة هذه المسألة من الصعوبة بمكان في الهيئات الدولية.

وما دمنا قد جددنا ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالأمس (انظر S/PV.8298) فإنني أفكر في حالة مالي بالذات، حيث دفع أصحاب الخوذ الزرق ثمنا باهظا. وأفكر أيضا في تلك المرأة من جماعة الروهينغيا التي بُترت أطرافها لوقوعها ضحية للألغام المضادة للأفراد، والتي التقينا بها خلال زيارة المجلس إلى بنغلاديش وبورما. وأفكر أيضا في صور الأطراف والأجساد الممزقة التي أطلعونا عليها. إن ما هو مشترك بين هذه الأسلحة جميعا أنها تفتك فتك عشواء بالكبار والأطفال والمدنيين والعسكريين دون تمييز. بل إنها أحد الأسباب الرئيسية للخسائر في صفوف المدنيين في مناطق النزاع وبعد انتهاء النزاع من أفغانستان إلى كولومبيا. ويدل ذلك على مدى عِظم هذا التهديد والمخاطر التي يسببها اليوم. وترى فرنسا أن تلك الأسحلة ما تزال مصدر قلق بالغ وأنها سترغمنا على العمل بمزيد من التصميم أكثر من ذي قبل.

وبالنظر إلى مدى خطورة هذه التحديات، أود أن أكرر في نقطتي الثانية دعوة الأمين العام إلى تعزيز إجراءاتنا لإنقاذ الأرواح. وغني عن القول أنه ينبغي أن نكيف إجراءاتنا على كل حالة بعينها، لأننا بصدد مجموعة معقدة من الأسلحة التي لها عواقب وخيمة على الاستقرار عموما وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وتتطلب اتخاذ تدابير محددة الأهداف، وتقتضي من المجتمع الدولي العمل على مستويين.

أولا، يجب علينا توفير الوسائل اللازمة للعمل مع أصحاب المصلحة في الميدان – سواء كانوا جنودا أو منظمات غير حكومية متخصصة – لمكافحة هذا التهديد. فهم بحاجة إلى وسائل العمل الملائمة للظروف الأمنية العويصة. وفي ذلك الصدد، تود فرنسا أن تشيد بالعمل الممتاز الذي تؤديه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتوفر دائرة الإجراءات التي يرأسها ابن بلدي أنييس ماركايو، دراية لا مثيل لها لصالح أشد السكان ضعفا في العالم وبقدر كبير من الشجاعة. وأود أن أعرب عن امتناننا الخاص للمسعفين في الخطوط الأمامية لهذه الجهود: المدنيين والعسكريين العاملين في مجال إزالة الألغام، على عملهم الدؤوب وتفانيهم مخاطرين في ذلك بحياتهم. إن عملهم هو الذي يهيئ الأوضاع الأمنية التي تمكّن أصحاب الخوذ الزرق من الانتشار، وكذلك موظفي المساعدة الإنسانية من الوصول إلى الأشخاص المحتاجين، فضلا عن تمكين السكان أنفسهم من استئناف حياتهم الطبيعية.

ومن الضروري أيضا تقديم المساعدة إلى الدول ووكالاتها المتخصصة عبر مختلف أنشطة التدريب والتوعية. ويجب تمكين البلدان التي واجهت مثل هذه التهديدات من تطوير خبراتها حتى لا يستمر اعتمادها على المساعدة الخارجية من قبل الأفرقة الأجنبية الدولية على الصعيد المحلي. ويجب علينا من بين أمور أخرى، أن نركز على توعية السكان المحليين بمخاطر تلك الأسلحة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالجهود التي تبذلها فرنسا في مكافحة مشكلة الألغام. ونشدد بصفة خاصة، على دعم الجهود الرامية إلى إصلاح الأجهزة الأمنية لعدد من الدول الشريكة وتدريب الهيئات الوطنية ودعم الشركاء المنتشرين في البلدان المعنية. وتؤدي هذه المنظمات غير الحكومية عملا رائعا على غرار المنظمة الدولية للمعوقين. ولأجل تحقيق الاستقرار، تواصل فرنسا دعم أنشطة التدريب المتخصص في السياق الإنساني في عدد من البلدان الخارجة من الأزمات بشكل رئيسي. ونواصل دعم برامج إزالة الألغام في شراكة وثيقة مع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، عبر المبادرات الإقليمية مثل التدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في بنن، على سبيل المثال.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه لن يتسنى لنا تحقيق النجاح في مكافحة التهديد الذي تشكّله الألغام بطريقة فعالة إلا باتخاذ الإجراءات الموحدة والتعاون على نحو أفضل. وإن من مسؤوليتنا أن نكثف جهودنا وأن نعزز انسجامها بهدف التقليل إلى أدنى حد من النزيف الذي تسببه هذه الأجهزة الفتاكة. ويتطلب تعقيد هذا التهديد مشاركة عدة جهات في جهود تصدٍ منسقة استنادا إلى تنوع الخبرات والوسائل ذات الصلة. وينبغي أن يكون فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام قدوة لنا جميعا في ذلك الصدد. وتعني زيادة تعاوننا أيضا العمل على إضفاء الطابع العالمي على الأدوات القانونية المتاحة لنا وتنفيذها تماما، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وهي الصك الأساسي الذي نعتمد عليه في الكفاح ضد الألغام المضادة للأفراد، علاوة على اتفاقية الذخائر العنقودية. وتتشاطر الكثير من البلدان أهداف هذه الاتفاقيات حتى وإن لم توقّع عليها بعد. وتدعو فرنسا جميع البلدان التي لم تفعل ذلك، للانضمام إليها. ونحن على استعداد لتقديم الدعم الملموس لها في تلك العملية، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم بتهنئة روسيا على رئاستها الفعالة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نود أن نشكر الأمين العام المساعد ألكسندر زويف على إحاطته الموضوعية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يوافينا الأمين العام بمعلومات منتظمة عن هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في الإجراءات المتعلقة بالألغام وفقا للقرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)،

ونرى أن تقريره بشأن اتّباع نهج شامل إزاء هذه الإجراءات (S/2018/623) يمثّل إحدى الخطوات المتخذة لتنفيذ جدول أعمال نزع السلاح. ونشيد بالجهود التي يبذلها للحفاظ على نهج محايد نزيه ومتوازن في تقريره الذي يستخدم الحقائق لتوضيح التدابير الرئيسية المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة عام ٢٠١٧ في مجال إزالة الألغام وتطهير الأراضي من الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ومع ذلك، فإن من بين الاتجاهات الهامة التي تضمّنها التقرير، التشديد المفرط على المخاطر الإنسانية المرتبطة بخطر الألغام في سوريا وشرق أوكرانيا. ويؤسفنا أيضا أنه لم تكن هناك إشارات في التقرير عن الإجراءات التي تتخذها روسيا في مجال الألغام. وتسهم روسيا – بوصفها أحد أنشط المشاركين في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة – إسهاما كبيرا في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من خطر الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة استنادا إلى تنفيذ القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧) الذي نقدم تقارير وطنية سنوية عنه.

ففي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ نفذت وحدة مختصة بإزالة الألغام في المركز الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للقوات المسلحة الروسية أربع عمليات إزالة للألغام لأغراض إنسانية في سوريا، اثنتان منهما في مدينة تدمر التاريخية المعمارية والأحياء السكنية في المدينة، واثنتان في حلب ودير الزور، أسفرت عن تطهير ما مجموعة ٥٠٠ ٦ هكتار من الأراضي وطرق بطول ٥٠٠ ١ كيلومتر، وما يزيد على ٠٠٠ ١٧ مبنى. وتمكنت تلك الوحدة من كشف وإبطال مفعول ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٥ من مخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ من الأجهزة المتفجرة المنزلية الصنع. وتمثل جهود القوات المسلحة الروسية المستمرة الرامية إلى القضاء على خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة في سوريا إسهامنا العملي في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٧٢.

وتواصل روسيا بنشاط تعزيز التشاور التقني وبناء القدرات العملياتية اللازمة لإزالة الألغام. ونعمل في مركزنا الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام على تدريب المتخصصين في مجالات إزالة الألغام والكشف عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإبطال مفعولها، فضلا عن تشغيل المجمعات الآلية المتنقلة وتقديم خدمات الكشف عن الألغام. والمركز منفتح أيضا على تبادل الخبرات المهنية مع جميع الأطراف المعنية. فقد درب في ٢٠١٧، على سبيل المثال، ٢٠٧ من الضباط الروس و ٣٦ من الأفراد العسكريين الأجانب. وكان افتتاح فرع للمركز في حلب في نهاية عام ٢٠١٦ خطوة هامة أسفرت عن تدريب ما يزيد على ٠٠٠ ١ من المختصين في مجال إزالة الألغام من أفراد القوات المسلحة السورية من خلال مدرسة المهندسين العسكريين. وأود أن أشير إلى تزويد المهندسين العسكريين السوريين الذين تلقوا تدريبا في المركز الروسي بمعدات الكشف التقنية الحديثة وتقنيات الوقاية من المتفجرات. وهم يشاركون بالفعل في إزالة الألغام في أجزاء من الغوطة الشرقية وضواحي جنوب دمشق وشرق جبل قلمون وحمص.

وتكتسي جهود الاتحاد الروسي أهمية حاسمة لاستعادة البنى التحتية اللازمة للعائدين من اللاجئين والمشردين مؤقتا إلى ديارهم. ومن الجدير بالذكر أن تقرير الأمين العام قد أشاد بهذا النهج. مع ذلك، وفي حين يصف التقرير العمل المحدد الذي يتم الاضطلاع به إزاء الأوضاع في دارفور والعراق، فإنه يقتصر – فيما يتعلق بسوريا – على الإشارة إلى العمل الذي يتعين القيام به، ثم ينتقل فورا إلى صعوبة الوصول إلى مختلف المناطق. وتبين الإجراءات الروسية المتعلقة بالألغام بوضوح ألا علاقة لتلك المشاكل بمسألة الوصول. وفي رأينا، أن مشاركة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الجهود المبذولة في سوريا قد تناولها التقرير بإسهاب لا مبرر له، وأن المشكلة لا تتعلق بمسألة لم تحل بعد مع مكتب دمشق ورئيس دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بل إن لها علاقة بأمر نعلمه تماما، ألا وهو تسييس المسائل الإنسانية من جانب المانحين المحتملين الذين لا يرغبون في الإسهام في تطبيع الحياة في سوريا.

في الختام، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي يولي اهتماما كبيرا لتطوير التعاون الدولي بشأن إزالة الألغام. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأيار/مايو ٢٠١٨، عقد مهندسون من القوات المسلحة الروسية مؤتمرين دوليين بشأن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية شاركت فيهما وفود من ٢٤ بلدا. نحن نواصل التفاعل الوثيق مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وشارك الخبراء الروس في الأنشطة التي تنظمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لإعداد معايير دولية من أجل التصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زويف.

السيد زويف (*تكلم بالإسبانية*): لقد أحطنا علما مع التفصيل بالتعليقات والتوصيات الهامة التي قدمها أعضاء المجلس اليوم، وسوف نقوم بتنفيذها في جهودنا الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في المستقبل. ومن المؤكد أيضا أننا سنحيط علما بتوصية الرئيس باستعمال المزيد من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بما يزيد على الثلاث التي استخدمتها في إحاطتي اليوم. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في حزيران/يونيه الماضي، خلال رئاسة بوليفيا، عندما كان لي شرف تمثيل الأمين العام في الجلسة (انظر S/PV.7992) التي اتخذ المجلس فيها قراره التاريخي ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، استخدمت أربع من اللغات الرسمية، بما فيها الإسبانية، التي، للأسف، ليست أفضل ما أجيد من لغات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد زويف على مهاراته الكبيرة في تعددية اللغات. ونتطلع إلى حضوره في المجلس على نحو أكثر تواترا. لا تزال هناك لغتان ينبغي له إجادتهما، وفي المرة القادمة سنستمع إلى إحاطته بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

(تكلم بالروسية)

بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه – وآمل أن تكون – أود، قبل رفع الجلسة، بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي، أن أعرب عن خالص امتناني لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين وموظفي بعثاتهم، وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا، وعلى الكلمات الطيبة التي استمعت إليها اليوم عن رئاستنا. لقد كان شهرا حافلا حقا بالعمل ونجحنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا الهامة ضمن نطاق اختصاصنا. وما كان يمكن لنا تحقيق ذلك وحدنا أو من دون العمل المضني والدعم والمساهمات البناءة التي قدمها كل وفد وممثلو الأمانة العامة، فضلا عن موظفي خدمة المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ودائرة تدوين المحاضر الحرفية وموظفي الأمن، الذين أشكرهم جميعا جزيل الشكر.

توشك رئاستنا على الانتهاء، وأنا على يقين من أن أعضاء المجلس يتمنون معي التوفيق للوفد السويدي في تموز/يوليه. وآمل أن تجلب كرة القدم الرسمية هذه، التي اهتدينا بها خلال نصف فترة رئاستنا، الحظ للوفد السويدي وأن تبقى على هذه الطاولة كما تم الاتفاق عليه معه ، حتى نهاية بطولة كأس العالم لكرة القدم. ونتمنى لوفد السويد النجاح في رئاسة مجلس الأمن وللفريق الوطني السويدي النجاح في ملعب كرة القدم ضمن مباريات كأس العالم، وأتوجه بجزيل الشكر إلى الجميع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.